وثيقة للتداول العام

رقم الوثيقة: MDE 03/001/2010

27 أغسطس/آب 2010

الجزائر والمغرب/الصحراء الغربية: لا بد من تأكيد الالتزام بمكافحة الاختفاء القسري

مع اقتراب الذكرى السنوية السابعة والعشرين لليوم العالمي للمختفين في 30 أغسطس/آب 2010، أرسلت منظمة العفو الدولية خطابات إلى السلطات الجزائرية والمغربية تحثها فيها على المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون مزيد من الإبطاء.

وفي خطابها لكل من وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي ونظيره المغربي طيب الفاسي الفهري، حثت منظمة العفو الدولية كلا الوزيرين على تذكر ضحايا الاختفاء القسري وتكريم ذكراهم باتخاذ إجراءات ملموسة تكفل عدم السماح بتكرار حالات الاختفاء القسري في المستقبل أبداً.

ففي الجزائر وقع الآلاف من الأشخاص ضحايا للاختفاء القسري على أيدي قوات الأمن أو الميليشيات التي قامت الحكومة بتسليحها إبان النزاع الداخلي الذي دارت رحاه في التسعينيات، وشابته انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان ارتكبتها قوات الأمن والجماعات المسلحة على السواء. وتقدر اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها عدد ضحايا الاختفاء بنحو 7000، غير أن عائلات الضحايا و الجمعيات الممثلة لهم وغيرها من المنظمات غير الحكومية تعتقد أن أعدادهم تربو على 8000. وكان الكثير من الضحايا من المشتبه في عضويتهم أو تأييدهم للجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة. وبدلاً من التحقيق في حالات الاختفاء تلك، وتقديم المسؤولين عنها إلى القضاء، عمدت السلطات الجزائرية منذ عام 1999 إلى اتخاذ سلسلة من إجراءات العفو التي ترسخ مناخ الإفلات من العقاب باسم "السلم والمصالحة الوطنية".

وفي المغرب، كانت قوات الأمن المغربية هي المسؤولة عن المئات من حالات الاختفاء القسري خلال الفترة بين منتصف الستينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي – وهي فترة عرفت باسم "سنوات الرصاص"،

واتسمت بتفشي انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري. وكان من بين ضحايا الاختفاء القسري في المغرب نشطاء أحزاب المعارضة، والنقابيون، بل حتى المزارعون الذين قادوا المظاهرات المناهضة للحكومة. وكان نصيب أبناء الصحراء الغربية من هذه الانتهاكات أكبر نسبياً من نصيب غيرهم؛ فقد اختفى الكثيرون منهم بسبب تأييدهم، أو الاشتباه في تأييدهم، لاستقلال الصحراء الغربية، وهى منطقة ضمتها المغرب إليه عام 1975. واتخذت السلطات المغربية عدداً من الخطوات الهامة لمعالجة حالات الاختفاء القسري، من بينها إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، وما قامت به من جهود؛ ولكن حتى اليوم لم تتضح بعد الحقيقة الكاملة بشأن جميع حالات الاختفاء القسري، ولم تتم معالجة قضية العدالة.

ونظراً لفشل السلطات الجزائرية والمغربية في معالجة هذه التركة الثقيلة من حالات الاختفاء القسري بصورة وافية، فما زالت الآلاف من عائلات الضحايا لا تعرف مصير أقاربها على وجه الدقة؛ ومنظمة العفو الدولية تضم صوتها إلى أصوات هذه العائلات في مطالبتها بالحقيقة والعدالة وجبر الضرر الشامل، بما في ذلك تقديم ضمانات بعدم تكرار الانتهاكات في المستقبل.

ولقد ظلت السلطات الجزائرية والمغربية منذ حين تؤكد على الملأ أنها بدأت صفحة جديدة، ولكن أمامها سبيل محدد وملموس لمكافحة الاختفاء القسري، وهو المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2006؛ وقد باتت الاتفاقية اليوم بحاجة لمصادقة بلد واحد حتى تدخل حيز التنفيذ، فتصبح أداة فعالة لمنع الاختفاء القسري، واستجلاء الحقيقة بشأن تلك الجريمة، ومعاقبة مرتكبيها، وإتاحة سبل التعويض وجبر الأضرار للضحايا وذويهم.

ورغم أن الجزائر والمغرب قد وقعتا على هذه الاتفاقية قبل أكثر من ثلاث سنوات، فإنهما تقاعستا عن اتخاذ أي خطوات للمصادقة عليها؛ ومن ثم فإن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات الجزائرية والمغربية مجدداً لإظهار التزامهما الصادق بمكافحة الاختفاء القسري من خلال المصادقة على الاتفاقية وإدخالها حيز التنفيذ.